الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع: عام
E/ESCWA/13/4/Add.2
٥ شباط/فبراير ١٩٨٦
ARABIC
الأصل: بالانكليزية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

الدورة الثالثة عشرة
١٩-٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٦
بغداد

البند ٦(أ) من جدول الأعمال المؤقت

Received
17 MAR 1986
ECWA Library

التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل

المساعدة والتدريب في مجال التخطيط الزراعي

مذكرة من الامانة التنفيذية

86-0169

المحتويـــات

الصفحة

١- مقدمة ١

٢- الأنشطة المنجزة ١

٢-١ المساعدة في التخطيط الزراعي ٢

٢-١-١ تقرير عن المساعدة في التخطيط الزراعي/بعثة لتحديد المشاريع االزراعية الى الاردن ٢

٢-١-٢ صياغة وثيقة مشروع لوضع برنامج اقليمي للتدريب في مجال التخطيط الزراعي وتحليل المشاريع الزراعية فـي الشـرق الأدنـى ٥

٢-١-٣ تقييم الاحتياجات الى القوى العاملة المدربة في مجالات التخطيط الزراعي وتحليل المشاريع الزراعية ٧

٢-١-٤ تنظيم وادارة المزارع الحكومية في الجمهورية العربية السورية ٩

٢-١-٥ تدابير مكافحة التصحر ١٠

٢-١-٦ تقديم المساعدة الى برنامج الامم المتحدة للبيئة في مجال وضع المشاريـــع ١١

٢-٢ التدريب في مجالات التخطيط الزراعي وتحليل المشاريع الزراعية ١٢

٢-٢-١ الاشتراك في البرامج التدريبية التي ترعاها مؤسسات التدريب الاقليمية ١٣

٢-٢-٢ دراسة حالة افرادية تتناول تحليل المشاريع الزراعية ١٥

٢-٢-٣ حلقة التدريب الوطنية لاستخدام الحاسب الالي في تحليل المشاريع الزراعية ١٥

١- مقدمـــة

انصبت الجهود التي بذلتها في السابق شعبة الزراعة المشتركة بين الفاو والاسكوا على النهوض بالقدرات الوطنية في مجال التخطيط الزراعي وذلك عن طريق تقديم منظور طويل الأجل للتنمية الزراعية. وفيما يتعلق بالتكيف والتكامل الزراعيين فان الاسس لتحليل أعمق قد أرسيت كما ان خطوط عمل معينة قد رسمت نتيجة للدراسات التي أجريت بشأن توسيع التجارة، والفوائد النسبية، والتكيف الزراعي، وكذلك تم القيام بأنشطة تدريبية ترمي الى النهوض بالمهارات التحليلية للمخططين الزراعيين.

وعلى العموم فانه في حين تركزت الأنشطة في الفترة التي سبقت عام ١٩٨٠ على قيام الاسكوا داخليا بمسوحات عامة ودراسات لتقييم واقع الاقتصادات الزراعية في بلدان الاسكوا ومستقبلها، الا انه حدث منذ عام ١٩٨٠ تحول تدريجي في موضع اهتمام في استراتيجية البرنامج أي انه زيدت الأنشطة العملية التي ترمي الى زيادة الفائدة التي تنالها التنمية الزراعية في بلدان الاسكوا. وفي هذا الصدد تحول اهتمام البرنامج تدريجيا نحو تقديم مساعدة مباشرة في مجال التخطيط الزراعي في بلدان المنطقة، واجراء دراسات معينة بناء على طلب الحكومات، وعقد اجتماعات للتدريب ولأفرقة من الخبراء. وخلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ أولي اهتمام أكبر للتدريب العملي للمخططين المحليين في مجال التخطيط الزراعي وتحليل المشاريع الزراعية، بما في ذلك استخدام حزم الحاسب الالي التكنولوجية المناسبة.

٢- الأنشطة المنجزة

يمكن تصنيف أنشطة فترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ عموما تحت البندين التاليين:

(أ) <u>المساعدة في التخطيط الزراعي</u>

تحت هذا البند تم القيام بأنشطة منها تحديد المشاريع الزراعية وصياغة المشاريع الزراعية واجراء دراسات معينة بناء على طلب الحكومات.

(ب) <u>المساعدة في التخطيط الزراعي وتحليل المشاريع الزراعية</u>

تحت هذا البند نذكر ثلاث فئات من الأنشطة. أولها الاشتراك في حلقات التدريب التي نظمتها الاسكوا ومؤسسات التدريب الاقليمية في الشرق الأدنى، وثانيتها تنظيم حلقات تدريبية تتناول موضوعات تخصصية جدا في مجال تحليل المشاريع الزراعية، وثالثتها اعداد دراسة بالعربية لحالة افرادية لاستخدامها كمادة تدريبية.

٢-١ المساعدة في التخطيط الزراعي

٢-١-١ تقرير عن المساعدة في التخطيط الزراعي/بعثة لتحديد المشاريع الزراعية في الاردن

بناء على طلب من الحكومة الاردنية أرسلت الى الاردن بعثة للمساعدة في التخطيط الزراعي وتحديد المشاريع الزراعية وذلك بغرض تقييم الواقع الزراعي الراهن واستعراض نظام التخطيط الزراعي في الاردن وتحديد المجالات التي تتمكن الاسكوا من المساعدة فيها، سواء على صعيد المساعدة في التخطيط الزراعي او على صعيد المشاريع الزراعية، وذلك من أجل تلبية احتياجات الاردن القصيرة الأجل واحتياجاتها الطويلة الأجل. وفي هذا الصدد، جرى اعداد تقرير ما زالت الحكومة الاردنية تدرسه. ومن الجدير بالذكر ان التقرير قد تفحص نظام التخطيط في الاردن ويقترح تعزيز أنشطة التخطيط الزراعي سواء في وزارة التخطيط أو في وزارة الزراعة. ويناقش التقرير المشاريع الزراعية، كما يناقش في اطار السياسة الزراعية العامة، المسائل المتعلقة بإعداد خطة التنمية الزراعية الخمسية للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠. وأخيرا يحدد التقرير بعض المشاريع ليصار الى دراستها فضلا عن المشاريع التي حددتها وزارة الزراعة لخطة التنمية الخمسية للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠. وفيما يلي عرض موجز لأهم النقاط الأساسية التي تضمنها التقرير:

انه رغم اكتمال أربع خطط للتنمية فان عملية التخطيط في القطاع الزراعي مازالت تعاني من أوجه قصور عدة. وتظهر أوجه الضعف هذه بوضوح في صياغة المشاريع وفي تقييمها. وتكاد تنشأ كل أوجه القصور هذه من النقص الحاصل في الموظفين المدربين من ذوي الخبرة في مجالات التخطيط الزراعي والميزانية البرنامجية وتحليل المشاريع الزراعية.

وتوصي البعثة بقوة في تقريرها باتخاذ تدابير عاجلة لتعزيز نظام التخطيط في وزارة الزراعة كيما يتسنى وضع سياسات وخطط زراعية فعالة وذلك عن طريق تحليل السياسة الزراعية العامة وصياغة وتقييم البرامج والمشاريع الزراعية. ويقول التقرير انه في الامكان الوصول الى الهدف المنشود اذا توفرت الشروط التالية: ان يدخل التخطيط الطويل الأجل، وبانتظام، سياسات لوزارة الزراعة وأولوياتها المحددة في اطار اهداف الحكومة الاردنية وسياساتها العامة؛ وان تكون عملية وضع المشاريع وصياغتها أداة فعالة في تحديد الاتساق المنطقي بين مختلف الاستراتيجيات البديلة الكفيلة بتحقيق المقاصد المنشودة وان تكون هذه العملية ايضا وثيقة الصلة بتقييم المشاريع وذلك عندما تجيء الميزانيات السنوية تعبيرا واضحا للنشاط التخطيطي وعندما تتسق معه؛ وان تشتمل الأنشطة التخطيطية في وزارة الزراعة بصورة منتظمة على الأبحاث الطويلة الأجل والأبحاث القصيرة الأجل وعلى المعلومات الاحصائية.

اما الخطوة الاولى التي ينبغي القيام بها من أجل تطوير وتعزيز نظام التخطيط الزراعي فتتمثل في التركيز على الأقسام الأربعة في وزارة التخطيط لتكون هذه الأقسام نواة لمديرية التخطيط. وتضم هذه الأقسام قسما لتحليل السياسة الزراعية ويخصص له موظفون من كبار الفنيين، وتسند اليهم مسؤولية

النظر في المسائل العامة المتصلة بالسياسة الزراعية العامة وفي علاقتها بالاستقرار العام في الاردن وبتطوره. وسيتولى هذا القسم ما يلي: (١) التعرف على المسائل الزراعية ذات الصلة وتحديدها وتحليلها واعطاؤها الأولوية اللازمة؛ (٢) والتعرف على مختلف البرامج البديلة اللازمة لمعالجة هذه المسائل وتقييم هذه البرامج؛ (٣) وتقييم مختلف الاستراتيجيات البديلة في اطار البرنامج الواحد.

اما الخطوة الثانية فتكون بالنهوض بمستوى القسم المختص بصياغة وتقييم المشاريع الزراعية كيما يتمكن من الاعتماد على المدخلات الواردة من الشعب الفنية ومن الجهات المانحة ليكفل ان تجيء المشاريع الزراعية وفقا للقرارات المتخذة بشأن هذه المسائل وان تفي بالأولويات الطويلة الأجل التي تحددها الأجهزة المختصة. وينبغي ان يكون هذا القسم مسؤولا عن الاشراف على البرامج والمشاريع الزراعية الجارية ورصدها وتقييمها، وذلك مع ايلاء اهتمام خاص الى الأخذ بنتائج التقييم عند النظر في صياغة المشاريع الزراعية المقبلة.

وتكون الخطوة الثالثة بانشاء قسم للتسويق يضطلع بالأنشطة المتصلة بالعمليات والتسويق من جهة وبالبحث والتطوير من جهة اخرى. ويقوم القسم الحالي على الأغلب باصدار رخص الاستيراد والتصدير. غير انه يجري حاليا النظر بعزم في مشروع لإنشاء مديرية منفصلة خاصة بالتسويق الزراعي. لكنه يفضل الاستمرار في تكليف قسم التسويق الموجود حاليا في وحدة التخطيط بالمسؤولية عن أبحاث التسويق واسناد المهام العملية الى مديرية التسويق المقترحة.

وأيا كان الشكل التنظيمي الذي ستتخذه فكرة تطوير التسويق وبالنظر الى الدور الهام الذي ينبغي للتسويق ان يضطلع به في تنمية القطاع الزراعي فانه ينبغي القيام بالمهام التالية على المديين القصير والطويل: (١) اجراء مسح استطلاعي دوري لظروف التسويق الفعلية؛ (٢) تحسين نظام تسويق السلع غير المعمرة والمواشي والحيوانات الزراعية؛ (٣) انشاء مركز تنسيق للدراسات التي تقدم معلومات عن أوضاع السوق؛ (٤) رصد المخزونات الاحتياطية.

اما قسم الاحصاء فينبغي تعزيزه ليتولى تنسيق دفق الاحصاءات الزراعية واقامة قاعدة كافية من المعلومات ودعمها لأغراض التخطيط وتحليل السياسة الزراعية العامة، وليتولى هذا القسم كذلك إجراء أبحاث ميدانية بشأن مواضيع معينة تمس الحاجة الى اجراء دراسات خاصة بشأنها قبل اتخاذ قرارات بشأن السياسة الزراعية العامة والتخطيط الزراعي.

وبالنظر الى ما تقدم فانه يقترح القيام بمشروع يقدم المساعدة الفنية الى الاردن في المجالات الأربعة التالية:

(أ) السياسة الزراعية العامة،
(ب) صياغة وتقييم المشاريع الزراعية،
(ج) التسويق الزراعي،
(د) تحليل الاحصاءات والبيانات الزراعية.

ومن شان هذا المشروع ان يقدم مساعدة فنية طويلة الأجل ليصل مجموع سنوات الخدمة التي يوفرها مشروع المساعدة هذا الى ١٢ سنة عمل (أي عمل أربعة فنيين لمدة ثلاثة أعوام) وان يقدم كذلك مساعدة فنية قصيرة الأجل قوامها ١٦ شهر عمل. ومن المتوقع ان يكلف المشروع ١٣٢ ٦٧٣ دولارا. وسيناقش المشروع مع الحكومة الاردنية، كما سيقدم المشروع بعد موافقة الحكومة عليه، الى جهة مانحة مناسبة.

ويتناول تقرير البعثة عددا من المسائل المتعلقة بالتنمية الزراعية في الاردن. وعلى صعيد السياسة الزراعية العامة حددت البعثة المجالات التالية التي ينبغي لخطة التنمية الجديدة أن تولي اهتمامها لها وان تركز عليها:

(أ) النمط الزراعي المناسب لوادي الاردن والمرتفعات على حد سواء،

(ب) الاستثمار في القطاع الزراعي مقابل الاستثمار الزراعي في المرتفعات،

(ج) تعزيز الأمن الغذائي عن طريق النهوض بهيكل التسويق وعن طريق انتهاج سياسات مناسبة لادارة المخزونات الاحتياطية (انشاء مشروع وطني لنظام الانذار المبكر في مجال الأغذية)،

(د) تعزيز الأجهزة المؤسسية المعنية بصياغة وتنفيذ خطة التنمية الزراعية.

وبالنظر الى ان امكانية زيادة الانتاج الزراعي في المناطق المروية في الاردن امكانية محدودة فان الحكومة الاردنية تعتزم خلال خطة التنمية المقبلة وضع برنامج انتاجي سليم للزراعة في المناطق المرويـــــة.

اما انتاج الحبوب الغذائية في الاردن فهو شديد الاعتماد على الأمطار التي يؤدي تفاوتها بين فترة واخرى وسوء توزيعها في كثير من الأحيان الى نقص في الانتاج. ويشكل تذبذب انتاج المحاصيل الحقلية واحدة من المشكلات الرئيسية التي تعاني منها المناطق البعلية في الاردن. ذلك ان الرقم القياسي للانتاج الزراعي في الاردن قد شهد أكبر قدر من التذبذب في الارقام القياسية للانتاج الزراعي في بلدان المنطقة. على ان من المؤكد ان نجاح برامج او مشاريع الأمن الغذائي رهن الى حد كبير بقدرة الاردن على الحد من التذبذب في الانتاج الزراعي. لذا تم اتخاذ عدد من التدابير التصحيحية لتوفير الحوافز اللازمة للمزارعين وذلك بغرض تعزيز الأمن الغذائي في الاردن.

على ان في الامكان زيادة تعزيز التدابير التي تتخذ على صعيد السياسة الزراعية العامة وذلك بانشاء وحدة للانذار المبكر في وزارة الزراعة لتوفير معلومات مسبقة عن انتاج المحاصيل والامدادات الغذائية ولتحذير المسؤولين من أي نقص وشيك في الأغذية قبل وقوعه بوقت طويل كيما يتسنى اتخاذ تدابير مناسبة لمعالجة الموقف في الوقت المناسب. وفي امكان وحدة الانذار المبكر ان تكون مركزا

لتنسيق المعلومات عن الموقف الغذائي. ذلك أن العلم المسبق بالحجم المتوقع للانتاج من محصول معين في سنة معينة ذو أهمية حيوية لأنه يمكّن الحكومة من اتخاذ القرارات على صعيد السياسة الزراعية العامة في الوقت المناسب، كما يمكّنها من تحديد دعم الأسعار وحجم المشتريات المحلية والخارجية، ومن شأن هذا كله ان يعين الحكومة في صياغة خطط الاستيراد والدعم ولاسيما فيما يتعلق بالحبوب الغذائية. ويتضمن التقرير المذكور فكرة مشروع تفصيلي في هذا الشأن. ومن الجدير بالذكر ان نلاحظ ان الاسكوا تعتزم بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة القيام بدراسات استطلاعية بشأن انشاء وحدة وطنية للانذار المبكر وانشاء شبكة اقليمية للانذار المبكر في آخر الأمر. لذا نرى ان الاردن مؤهل تماما لاختياره موقعا لمشروع ريادي في هذا الصدد.

٢-١-٢ صياغة وثيقة مشروع لوضع برنامج اقليمي للتدريب في مجال التخطيط الزراعي وتحليل المشاريع الزراعية في الشرق الأدنى

بذلت منظمة الأغذية والزراعة والاسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي جهودا مشتركة لإنشاء برنامج اقليمي للتدريب في مجال التخطيط الزراعي وتحليل المشاريع الزراعية لبلدان في منطقة الشرق الأدنى. ويستهدف البرنامج ان يكون تتمة وتعزيزا لأنشطة التدريب الزراعي التي تقوم بها المؤسسات المتخصصة في المنطقة، وذلك بالنظر الى الحاجة الماسة الى دعم وتعزيز هذه الأنشطة.

ولهذه الغاية، أرسلت بعثة لتقييم الاحتياجات من القوى العاملة ولصياغة مشروع اقليمي للتدريب. ورأس البعثة ممثل عن منظمة الأغذية والزراعة وضمت ممثلين عن الاسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي. ولما كان من المتعذر على البعثة زيارة جميع بلدان منطقة الشرق الأدنى خلال الفترة الزمنية المحددة فقد اختيرت لهذه الغاية خمسة بلدان هي العراق والكويت ومصر والسودان والمملكة العربية السعودية. وتمثل البلدان المختارة عددا من الاحتياجات المختلفة للتدريب في مجالات التخطيط الزراعي وتحليل المشاريع الزراعية.

وتبين للبعثة ان البلدان التي جرت زيارتها تؤمن بأهمية التخطيط الزراعي وان لدى كل منها وزارة للتخطيط القومي تتولى توجيه إعداد وتنفيذ خطة التنمية فيها. غير ان هناك نهجا مختلفة تسلكها البلدان المذكورة في تخطيطها الزراعي.

ونظرا الى الطبيعة المعقدة لنظم التخطيط الزراعي في معظم بلدان المنطقة فقد لوحظ ان المخططين الزراعيين يعملون لدى العديد من الأجهزة المنتشرة سواء كانت في مختلف الوزارات أو المناطق أو المحافظات أو المنظمات الزراعية شبه الحكومية. وبالنظر الى ان الوقت المخصص للزيارات الى البلدان المختارة كان ضيقا، فان البعثة لم تتمكن من الوصول الى تقييم تفصيلي للأعداد الموجودة واللازمة من القوى العاملة الزراعية على حد سواء. غير ان المناقشات مع العديد من المسؤولين والمخططين من ذوي الخبرة يسرت جمع بعض البيانات العامة التي تقدم مؤشرات معينة تدل على الأبعاد الكمية لمدى توفر القوى العاملة في البلدان التي تمت زيارتها.

والشعور العام السائد في جميع البلدان التي تمت زيارتها ان في هذه البلدان أعدادا كافية من الخريجين الجامعيين ودون الجامعيين المؤهلين لاستخدامهم كمخططين زراعيين. غير ان هناك مشكلة تتمثل في تكوين المقررات التعليمية وفي مواد هذه المقررات التي تدرس في معظم أقسام كليات الاقتصاد الزراعي في شتى الجامعات في هذه البلدان؛ ذلك ان أغلبية المقررات التعليمية المذكورة لا تعرض للتخطيط الزراعي ولتحليل المشاريع الا لماما. فضلا عن ان هناك حاجة الى تقوية مقررات الاقتصاد الزراعي الحالية بما يمكن خريجي المستقبل من معالجة المشكلات العملية في التخطيط الزراعي وتحليل المشاريع الزراعية. ويفضل في بعض الحالات إدخال مقررات اضافية في التخطيط الزراعي وتحليل المشاريع الزراعية الى المناهج المقررة.

وتبين للبعثة كذلك ان قاعدة البيانات الخاصة بالقوى العاملة الزراعية في البلدان المختارة غير كافية للقيام بمحاولة لإجراء تقييم تفصيلي للاحتياجات من القوى العاملة الزراعية. وعلاوة على ذلك، لم يكن لدى البعثة إلا قدر محدود من الوقت لزيارة مختلف الأجهزة المعنية بالتخطيط الزراعي في كل قطر من الأقطار المذكورة. وبذا تعذر على البعثة الوصول الى تقييم كمي للاحتياجات اللازمة من القوى العاملة في مجال التخطيط الزراعي وتحليل المشاريع الزراعية. غير انه أمكن بالاستناد الى البيانات المتاحة التأكد من ان الحاجة الى ذلك عظيمة.

لكن هذه المؤشرات لا تكفي لوضع سياسة تدريبية عامة طويلة الأجل بل ان هناك حاجة ماسة الى اجراء تقييم كمي تفصيلي وموثوق لمدى توفر القوى العاملة ولمدى الاحتياجات الى المزيد منها. وتحقيقا لهذه الغاية قامت البعثة بوضع خطوط عريضة لتقييم كمي للاحتياجات على صعيد العمالة والتدريب في مجالات التخطيط الزراعي وتحليل المشاريع الزراعية. وتتجه النية الى تنظيم برنامج التدريب المقترح بصورة منفصلة لكل من منطقتي الشرق الأدنى. فقد جرى إعداد وثيقة تفصيلية للمشروع الذي تصل تكلفته الى ٠٠٠ ٨٧٧ دولار.

وسيتألف برنامج التدريب المشمول بالمشروع من ثلاثة أنشطة رئيسية:

(أ) دورة تدريبية لمدة خمسة أسابيع في السنة في مجال التخطيط الزراعي للفنيين والمخططين الزراعيين في وزارة التخطيط وموظفي دائرة التخطيط التابعة لوزارة الزراعة والري والأجهزة الأخرى ذات الصلة. وسيجري إعداد الدورة المذكورة بما يناسب احتياجات موظفي مختلف المؤسسات المعنية بعملية التخطيط سواء على المستوى العالي أو المستوى المتوسط.

(ب) دورة تدريبية لمدة خمسة أسابيع في السنة، في مجال تحليل المشاريع الزراعية ومتابعتها، لموظفي وزارتي الزراعة والتخطيط والأجهزة الأخرى ذات الصلة والمؤسسات المالية الخاصة والحكومية المعنية بتخطيط تنمية القطاع الزراعي.

(ج) دورة تدريبية لمدة خمسة أسابيع في السنة تتناول المواضيع المتخصصة مثل تمويل الاستثمار والإقراض الزراعي والري والصرف والمواشي والحيوانات الزراعية والأسماك والحراجة. وتعقد

هذه الدورة لتدريب الموظفين الفنيين لدى الدوائر الفنية وللموظفين لدى المؤسسات شبه الحكومية والمؤسسات الخاصة. وبالنظر الى الحاجة الماسة فانه سيتم خلال السنوات الثلاث الأولى عقد دورة متخصصة في مجال تمويل الاستثمار والإقراض الزراعي.

ويقترح ان تكون نواة برنامج التدريب في المعهد العربي للتخطيط وان يكون المدير العام للمعهد منسقا للبرنامج. وقد وافق المعهد المذكور، من حيث المبدأ، على توفير مرافقه المؤسسية واتاحتها لخدمة برنامج التدريب هذا. ويتولى برنامج الامم المتحدة الانمائي النظر في المشروع بغرض تمويله علما بأن البرنامج المذكور قد وافق على تمويل جزء من المشروع المقترح.

٢-١-٣ تقييم الاحتياجات الى القوى العاملة المدربة في مجالات التخطيط الزراعي وتحليل المشاريع الزراعية

ان التقرير المتعلق بتقييم الاحتياجات التدريبية في منطقة الشرق الأدنى والذي اشتركت في اعداده منظمة الأغذية والزراعة والاسكوا وبرنامج الامم المتحدة الانمائي يوصي بشدة بإجراء دراسة تفصيلية من أجل تقييم الاحتياجات التدريبية في مجالات التخطيط الزراعي وتحليل المشاريع الزراعية في العراق. وقد نشأت فكرة هذا المشروع من واقع ان الاحتياجات التدريبية كبيرة بالقياس الى احتياجات القطر الراهنة والمستقبلية في هذا المجال الرئيسي الهام. وقد أيدت الحكومة العراقية فكرة هذا المشروع.

وتبين الدراسة ان الهيكل التنظيمي الزراعي في العراق مركزي الى حد بعيد، وان عدد الأجهزة والهيئات في وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي كبير جدا (تبلغ ثلاثين تقريبا) مما يؤدي بالتالي الى تفتت المسؤوليات وتعدد التوجهات نحو الأهداف المنشودة. لذا فان ثمة حاجة ماسة الى اعادة النظر في الهيكل التنظيمي الزراعي بكامله. وهذا يستدعي بدوره اجراء دراسة شاملة لمهام مختلف أجهزة العمل والعلاقات القائمة ما بينها بدءا من مستوى الناحية وانتهاء في المستوى القطري. ويتعين على المستوى القطري كذلك اعادة تحديد علاقات العمل بين وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي ووزارة التخطيط. وقد طرحت بعض المقترحات فيما يخص إعادة تنظيم مكتب التخطيط والمتابعة بوزارة الزراعة والاصلاح الزراعي لكن هذا لا يشكل الا إجراء جزئيا.

وتتولى وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي في بغداد تحديد معظم المشاريع الزراعية. ويقوم المقاولون الأجانب بتنفيذ معظم المشاريع الكبرى وتسليمها جاهزة. اما فيما يتعلق بالمشاريع المتوسطة او المشاريع الصغيرة فانه يتم اتخاذ اجراءات خاصة بكل مشروع وذلك في مرحلة إعداد المشاريع وتقييمها ومراقبتها والاشراف عليها.

وقد دأبت الحكومة على الاهتمام في الأعم الأغلب بمشاريع الاستثمار الزراعية التي تتطلب استثمارات ضخمة. ويذكر انه ليس ثمة آلية أو خبرة فنية لتحديد المشاريع المحلية وتقييمها وإعدادها وتنفيذها والاشراف عليها. وبذا تبرز حاجة ماسة الى تطوير آلية معينة لتخطيط المشاريع المحلية

الصغيرة وتنفيذها. ومن هنا فان وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي في حاجة في هذا الصدد الى مساعدة تكون في شكل مشورة يقدمها خبراء.

وقد تكون المهام التي تؤديها مختلف الأجهزة في عملية التخطيط غير متطابقة تماما مع فلسفة الحكومة. وقد يكون هذا أحد الأسباب التي أدت الى وجود فجوات بين ما هو مقرر وما هو متحقق بالفعل. وقد بذلت بعض الجهود في هذا التقرير لإعادة تحديد المهام في اطار التخطيط اللامركزي.

ان الاحتياجات الى القوى العاملة لأداء المهام المتوقعة في اطار لامركزي احتياجات عظيمة. على ان الاحتياجات الى القوى العاملة على مستوى المحافظات وعلى مستوى التقسيمات الادارية الفرعية أكبر من ذلك بكثير. وهناك بعض الاحتياجات الاضافية الى القوى العاملة على صعيد وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي ايضا. وتبلغ الاحتياجات الاضافية على المستوى القطري ٦٣ موظفا (تضم ٤٣ وظيفة شاغرة) وعلى مستوى الحكومة ٤٥٠ موظفا وعلى مستوى القضاء والناحية ٦١٨ موظفا. وبالنظر الى كثرة هذه الاحتياجات فان من المقترح ان تلبى هذه الاحتياجات على مراحل قبل نهاية عام ١٩٩٥. لذا تم في هذا الصدد اقتراح خطة زمنية لتلبية تلك الاحتياجات.

والاحتياجات الى تدريب القوى العاملة في الهيكل التنظيمي بكامله في العراق احتياجات كبيرة سواء على الصعيد القطري أو على صعيد القضاء أو الناحية. فهي تتراوح ما بين ٢٩٠ موظفا في عام ١٩٨٥ و١٢٨٠ موظفا في عام ٢٠٠٠ حسب التوقعات. وتضم هذه الاحتياجات القوى العاملة الاضافية من جهة واللازمة لدورات العمالة من جهة اخرى.

والدورات التدريبية اللازمة متنوعة ومتعددة. فقد تم على العموم تحديد أحد عشر مجالا تخصصيا. على ان المرافق التدريبية المتاحة في المركز التدريبي للتعاون والارشاد الزراعي في بغداد محدودة ولا يمكن ان تلبي بعد زيادتها الا الاحتياجات التدريبية لسبع دورات من أصل احدى عشرة دورة تدريبية مقترحة. وبذا يغدو المركز في حاجة الى مساعدة خارجية سواء كان على صعيد تطوير مناهج التدريب ومنهجيته ومواد الدورات او تطوير المرافق الأساسية. وقد يكون في إمكان الوكالات والهيئات الدولية أن تمد للمركز يد العون في هذا الصدد.

ومعهد التخطيط القومي هو أنسب مركز للتدريب في مجالات منهجيات التخطيط والمجالات ذات الصلة في العراق؛ ذلك أنه يتوفر لديه مرافق كافية للتدريب في مجالات منهجيات التخطيط وتقييم المشاريع والمجالات الاخرى ذات الصلة. غير انه لما كان من المتوقع ان يلبي المعهد الاحتياجات التدريبية للعديد من الوزارات في آن واحد فانه ليس في امكانه أن يلبي حصرا الاحتياجات التدريبية لوزارة الزراعة والاصلاح الزراعي وفروعها وما الى ذلك. وبالنظر الى كثرة الاحتياجات التدريبية للوزارة المذكورة فانه ينبغي أن ينشأ للوزارة خصيصا مركز تدريبي للتخطيط الزراعي وتحليل المشاريع الزراعية وان يتعاون هذا المركز مع المركز التدريبي للتعاون والإرشاد الزراعي وبذا تنتفي الحاجة الى انشاء مرافق أساسية كاملة؛ ذلك ان في امكان المركز التدريبي للتخطيط الزراعي وتحليل المشاريع الزراعية

استخدام المرافق الموجودة لدى المركز التدريبي للتعاون والارشاد الزراعي. الا انه قد يكون من الضروري إحداث زيادة طفيفة في تلك المرافق وتعزيز الكادر التعليمي بما يمكن من تنظيم الدورات التدريبية اللازمة.

وفيما يلي المجالات التي تحتاج الى دعم من الوكالات والهيئات الدولية:

(أ) تحليل وتصميم وتطوير الهيكل التنظيمي؛

(ب) تطوير آلية دائمة لاستعراض أداء وفعالية الهيكل التنظيمي بصورة مستمرة وذلك بغرض إدخال التحسينات على الهيكل التنظيمي بصورة منتظمة؛

(ج) تطوير آلية على المستوى المحلي لتحديد المشاريع المحلية الصغيرة وتقييمها وإعدادها وتنفيذها والاشراف عليها؛

(د) انشاء مركز للتدريب في مجال التخطيط الزراعي وتحليل المشاريع الزراعية، وذلك باستخدام مرافق المركز التدريبي للتعاون والارشاد الزراعي الموجود حاليا.

٢-١-٤ تنظيم وادارة المزارع الحكومية في الجمهورية العربية السورية

بناء على طلب من الحكومة السورية، أجريت دراسة بشأن تنظيم وادارة المزارع الحكومية في الجمهورية العربية السورية. وقد نظرت الدراسة في تنظيم المزارع الحكومية وادارتها ونظامها الاداري واستعرضت وقيمت عملية اتخاذ القرارات ونظام التخطيط واجراءات التمويل والحسابات والأجور والحوافز وعملية الانتاج. وأوصت الدراسة بتعزيز المبادىء الاقتصادية في ادارة المزارع الحكومية وأوصت كذلك بقدر معين من اللامركزية. وعرضت الدراسة عددا من المقترحات والتوصيات المتعلقة بمختلف جوانب تنظيم المزارع الحكومية وادارتها.

٢-١-٥ تدابير مكافحة التصحر

في دورتها السادسة المعقودة في بغداد في نيسان/ابريل-أيار/مايو ١٩٧٩، نظرت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في مسألة التصحر وأقرت أسلوب العمل لمكافحة التصحر المقترح من الأمانة التنفيذية وذلك عن طريق خطة عمل اقليمية لمكافحة التصحر. وشددت اللجنة، بصورة خاصة، على الحاجة الى تحديد وتنفيذ مجموعة من الأنشطة العملية الكفيلة بحل هذه المشكلة وأكدت كذلك على الحاجة الى عقد اجتماع اقليمي في عام ١٩٨٠ لمتابعة أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر. وفي هذا الصدد اعتمدت اللجنة القرار ٧١(٦) المعنون «مكافحة التصحر في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا».

وبموجب القرار المذكور أعلاه عقد في دمشق في عام ١٩٨١ اجتماع الخبراء الخاص بادارة الموارد الزراعية وحفظها وتنميتها في منطقة غربي آسيا. ومازالت الأمانة التنفيذية تتابع بعض التوصيات التي اتخذها الاجتماع المذكور فيما يتعلق بمسح الموارد، وسياسات استخدام الموارد، وتحديد الدراسات والمشاريع ذات الأولوية لتحقيق التكامل في ادارة وتنمية الموارد الزراعية.

وتقدم الدراسة التي أجرتها الاسكوا بشأن النهج الانمائي المتكامل لمناطق الزراعة الجبلية في منطقة الاسكوا (E/ECWA/AGR/84/7)، تحديدا دقيقا للبيئة الطبيعية وحجم مناطق الزراعة الجبلية في منطقة الاسكوا. وتبين الدراسة المشكلات الرئيسية والبدائل الانمائية في منطقة الاسكوا عموما وفي بلدان معينة خصوصا مثل العراق ولبنان والاردن والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. وتقترح الدراسة حلولا من بينها وضع مبادىء توجيهية ايكولوجية ومبادىء توجيهية لادارة أحواض تجمع المياه واتخاذ تدابير على صعيد السياسة الزراعية العامة. وتقدم الدراسة قائمة بالمشاريع الزراعية الراهنة في المناطق الجبلية في بلدان الاسكوا.

وقد فرغت الاسكوا من دراسة متعمقة لحالة افرادية بشأن منطقة جبلية معينة لتجمع المياه في الجمهورية العربية اليمنية بغرض وضع نهج نظري واستراتيجية للتنمية المتكاملة لمناطق الزراعة الجبلية في منطقة الاسكوا. وتصف الدراسة الخصائص الرئيسية لمنطقتين مختارتين لتجمع المياه تدعوان الحيمة الخارجية والحيمة الداخلية، وتستعرض الواقع الراهن لاستخدام الموارد المائية وتنميتها في المنطقة المشمولة بالدراسة، وتحدد العوائق الكبيرة التي تعترض التنمية الزراعية، وتقدم الخطوط العريضة لنهج انمائي شامل متكامل للمنطقة المشمولة بالدراسة، وتحدد بالتفصيل العناصر الأساسية لبرنامج التنمية. وتقترح الدراسة كذلك أن يتم اختيار منطقة صغيرة لتجميع مياه لإنشاء مشروع ريادي عليها ليكون بمثابة مرفق تدريبي للعاملين المحليين ولاكتساب خبرة حقيقية أصيلة حول مدى ملاءمة البرنامج للظروف المحلية وهول المشكلات العملية التي تنشأ أثناء التنفيذ وحول التعديلات المستحسنة.

واستنادا الى ما تقدم، فقد جرى إعداد دراسة عنوانها «مبادىء توجيهية للتنمية المتكاملة لمناطق الزراعة الجبلية». وتقدم هذه الدراسة تصورا لنهج للتنمية المتكاملة للمناطق الجبلية في منطقة الاسكوا كما تحدد النهج والتكنولوجيات المتاحة في هذا الصدد.

٦-١-٢ تقديم المساعدة الى برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال وضع المشاريع

جرى تقديم المساعدة الى برنامج الأمم المتحدة للبيئة وذلك في وضع وثيقة لمشروع يجري بموجبه إنشاء برنامج للأبحاث والتدريب والاتصالات لمكافحة التصحر في منطقة الاسكوا. وسيستغرق المشروع مدة خمسة أعوام وستبلغ تكلفته التقديرية ١ر٩ ملايين دولار. وسيصار الى تنفيذ المشروع من خلال المؤسسات الوطنية والاقليمية وبمساعدة من المنظمات والهيئات الدولية المعنية مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والاسكوا، واليونسكو، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة وما الى ذلك.

ولهذا المشروع أهداف قصيرة الأجل وأهداف طويلة الأجل على حد سواء. وتشمل الأهداف القصيرة الأجل ما يلي:

(أ) أن يكون بمثابة وسيلة لتبادل المعلومات والخبرة الفنية بين بلدان المنطقة في الميادين المتصلة مباشرة بالتصحر؛

(ب) أن ييسر الاستخدام الفوري للمعلومات والتكنولوجيات المتاحة في المنطقة وفي الخارج بغرض مكافحة التصحر وادارة الموارد الطبيعية؛

(ج) أن يحدد ويصوغ وينفذ المشاريع البحثية الفردية التي من شانها أن تسد مواطن النقص في المعرفة الحالية واستخداماتها؛

(د) أن يحدد ويصوغ وينفذ برنامجا للتدريب في مجال مكافحة التصحر بغرض تلبية الاحتياجات الراهنة لبلدان المنطقة.

وتشمل الأهداف الطويلة الأجل لهذا المشروع ما يلي:

(أ) أن ينشىء نظاما لجمع ونشر واستخدام المعلومات والتكنولوجيات الراهنة الخاصة بمكافحة التصحر والمستمدة من بلدان منطقة الاسكوا ومن الخارج؛

(ب) أن يعزز القدرات الوطنية وذلك عن طريق الاستفادة من القوى العاملة المتاحة في مختلف المرافق الأساسية في كل قطر في إجراء أبحاث بشأن التصحر ومكافحته؛

(ج) ان يحسن ادارة واستخدام الموارد الطبيعية في المنطقة؛

(د) أن يعزز التعاون الاقليمي وتضافر الجهود بما يعود بالنفع على كل قطر.

ويتألف البرنامج الاقليمي المتكامل المقترح تنفيذه بموجب البرنامج من ثلاثة عناصر رئيسية هي الأبحاث والتدريب والاتصالات. وبموجب عنصر الأبحاث سيقوم البرنامج بما يلي:

(أ) رصد وتقييم التغيرات الحاصلة في الموارد الطبيعية؛

(ب) إجراء دراسات تتولى حل المعضلات وتنمية الموارد.

وسيتألف عنصر التدريب مما يلي:

(أ) برنامج تدريبي طويل الأجل متعدد التخصصات؛

(ب) دورات تدريبية قصيرة الأجل لمعالجة مسائل أو مشكلات معينة في مجال مكافحة التصحر.

وسيقوم عنصر الاتصالات بما يلي:

(أ) جمع ونشر وتوزيع معلومات مختارة ذات صلة باحتياجات العاملين في ميدان مكافحة التصحر؛

(ب) التوعية والاعلام بغرض زيادة الوعي العام عن طريق إشراك صانعي القرار بما في ذلك راسمو السياسة الزراعية العامة والمديرون وذلك بالاستعانة بما يلي:

- الرسائل الاخبارية أو الدوريات الخاصة؛
- الكراسات والنشرات الخاصة؛
- عقد ندوة أو ندوتين لكبار الشخصيات المحليين؛
- عروض سمعية-بصرية وزيارات ميدانية الى مناطق البيان العملي.

وستكون النواتج الرئيسية للمشروع كما يلي:

(أ) جمع المعلومات عن التصحر ومكافحته في شكل حزم تكنولوجية قابلة للاستخدام بما يعود بالنفع على جميع بلدان المنطقة؛

(ب) تقديم نتائج بحثية تتناسب والاحتياجات القطرية؛

(ج) تدريب القوى العاملة الوطنية على تقنيات البحث والتطوير؛

(د) إصدار منشورات ومواد معلوماتية دورية عن التصحر ومكافحته في منطقة الاسكوا؛

(هـ) إصدار تقارير دورية عن أنشطة البرنامج (نصف سنوية، وسنوية، وختامية).

٢-٢ <u>التدريب في مجالات التخطيط الزراعي وتحليل المشاريع الزراعية</u>

رغم ان التدريب عنصر هام من عناصر برنامج عمل شعبة الزراعة إلا أن الخطط الأولى المقررة في هذا الصدد لم تخرج الى حيز التنفيذ لعدم وجود الموارد المالية اللازمة؛ فقد ألغي مثلا

العنصر البرنامجي ٣/١ الخاص بالتدريب، من برنامج العمل والأولويات للاكوا لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣، وذلك لأنه رئي أن إمكانية تنفيذه تعتبر امكانية ضعيفة نظرا الى أن توفير الموارد اللازمة من مصادر خارجة عن الميزانية كان أمرا غير مؤكد. لذا أعيد والحالة هذه تحديد الأنشطة ذات العلاقة لزيادة نسبة الفعالية الى التكاليف وللقيام في ذات الوقت بتوفير إسهام من شأنه أن يعود بأكبر أثر في مجال تعزيز القدرات التدريبية في ميادين التخطيط الزراعي وتحليل المشاريع الزراعية. وقد أمكن بلوغ هذا الهدف باتخاذ التدابير التالية:

(أ) الاشتراك في البرامج التدريبية التي ترعاها، في منطقة الاسكوا/الشرق الأدنى، المنظمات الدولية والاقليمية الاخرى؛

(ب) وضع مواد تدريبية، بالعربية، بشأن تحليل المشاريع الزراعية؛

(ج) تنظيم حلقة تدريبية قطرية تتناول مجالات محددة.

٢-٢-١ الاشتراك في البرامج التدريبية التي ترعاها مؤسسات التدريب الاقليمية

(أ) الاشتراك في حلقة تدريبية في مجال التخطيط الزراعي نظمها المعهد العربي للتخطيط بالكويت

تلبية لدعوة وجهت الى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والى شعبة الزراعة المشتركة بين الاسكوا والفاو، قام موظفون من الشعبة المشتركة ومن ادارة معونة التخطيط التابعة للفاو في روما بإلقاء عدة محاضرات غطت مسائل رئيسية تتعلق بما يلي: تنظيم التسويق الزراعي، وسياسات الدخل والأسعار، المخزونات الاحتياطية، وسياسات التصدير والاستيراد. وناقشت الحلقة التدريبية خبرة بلدان المنطقة فيما يتعلق بهذه السياسات، ولا سيما فيما يتعلق بالدروس المستفادة من الخبرات التي اكتسبتها البلدان الممثلة في الحلقة التدريبية.

ورغم ان المحاضرات قد ركزت على الجانب النظري للمسائل المطروحة فقد دعي المشاركون لمناقشة أمثلة وثيقة الصلة ومستقاة من خبراتهم في هذا المجال. ودعوا ايضا الى ان يقدموا بيانا موجزا عن خبرات بلدانهم فيما يتعلق بالسياسات المطروحة. وكان لهذا الأسلوب أثره اذ شارك المتدربون في الحلقة التدريبية مشاركة نشطة ايجابية قيمة.

وحضر الحلقة التدريبية ٢٠ مشاركا يمثلون ١١ بلدا في المنطقة. وكان المشاركون مخططين زراعيين ذوي خبرة في بلدانهم تراوحت بين سنتين وثلاث سنوات على الأقل.

(ب) الاشتراك في برنامج للتدريب في مجال التخطيط الزراعي نظمه مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية

قدمت الاسكوا مساعدة تعليمية الى البرنامج التدريبي الخاص بإعداد وتقييم المشاريع في مجالات الزراعة والتنمية الريفية الذي نظمه مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي في الفترة الواقعة بين أيلول/سبتمبر وتشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤. وقد جرى تقديم المساعدة بناء على طلب رسمي من مدير المركز المذكور الى الأمين التنفيذي للاسكوا.

وغطى البرنامج التدريبي المجالات المتعلقة بعملية التخطيط، ودورة المشاريع، والتقسيم الى مناطق زراعية، والتحليل المالي والاقتصادي للمشاريع الزراعية، وميزانيات المزارع، والتنبؤ بالطلب على التدفقات النقدية وبالأسعار. ومقاييس تحديد قيمة المشاريع، وتحليل المخاطر والاستجابة، وتحديد القيم الاقتصادية والأسعار الاعتبارية، ومشاريع التنمية الريفية، وادارة المشاريع ورصد المشاريع وتقييمها. وخصص الاسبوع الأخير من الحلقة التدريبية لرحلة ميدانية الى مشروع للتنمية الريفية ولتنمية الثروة الحيوانية حيث أجري تحليل مفصل للمشروع كدراسة لحالة افرادية. وحضر الحلقة التدريبية ٣٤ مشتركا كان من بينهم ١١ مشتركا من بلدان الاسكوا.

واثبت تقييم الأنشطة السابقة ان اشتراك شعبة الزراعة المشتركة في الحلقتين التدريبيتين كان قيما جدا للأسباب التالية:

(أ) يمثل النشاط المذكور أعلاه برنامجا لتقديم الدعم الفني المباشر الى معهد تدريبي اقليمي في ميدان التخطيط الزراعي؛

(ب) لما كان المعهد العربي للتخطيط ومركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية منظمتين اقليميتين، فان الاتصالات الأولية قد مهدت السبيل أمام التعاون في المستقبل الذي ضم في جملة أمور اقتراحا بأن يستضيف المعهد العربي للتخطيط برنامج التدريب الاقليمي المقترح والذي اشتركت في وضعه لمنطقة الشرق الأدنى منظمة الأغذية والزراعة والاسكوا وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، والذي ضم كذلك اشتراك المعهد العربي للتخطيط في حلقة التدريب الوطنية لاستخدام الحاسب الالي في تحليل المشاريع الزراعية (برنامج ديزي: برنامج تحليل البيانات عن طريق المحاكاة)، التي عقدت في مقر الاسكوا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥.

لذا فانه يوصى بقوة أن تواصل شعبة الزراعة المشتركة بين الفاو والاسكوا، الاشتراك عند دعوتها في أنشطة التدريب ذات الصلة التي تنظم في المنطقة وأن تواصل الشعبة بخاصة الاضطلاع بأنشطة التعاون مع المعهد العربي للتخطيط (الكويت) ومع مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية (تركيا) ومع المنظمة العربية للتنمية الزراعية (السودان).

٢-٢-٣ دراسة حالة افرادية تتناول تحليل المشاريع الزراعية

تواجه منطقة الاسكوا نقصا خطيرا في القوى العاملة المدربة وذات الخبرة في مجال التخطيط الزراعي عموما وتحليل المشاريع الزراعية خصوصا. وعلى العموم فان أعداد ومهارات اليد العاملة المحلية اللازمة لإعداد مشاريع زراعية سليمة كانت وما زالت غير كافية ومن ثم لم يكن في الامكان الافادة التامة من الموارد الطبيعية والمالية لبلدان المنطقة. وبذا تبرز الحاجة الى تعزيز قدرة العمالة المحلية على إعداد المشاريع التي تلبي الأهداف الوطنية والتي تستوفي المعايير الدولية للاستثمار كذلك.

والسبب الرئيسي للمشكلة المذكورة أعلاه هو أن المرافق اللازمة للتدريب في مجال تحليل البرامج الزراعية محدودة. وتزداد المشكلة سوءا بالنقص الحاصل في المواد التعليمية ودراسات الحالات الافرادية المناسبة للظروف المحلية والموضوعة بالعربية. وقد شعرت المنظمات والأجهزة الوطنية والاقليمية والدولية المعنية بالأنشطة التدريبية بمسيس الحاجة الى مواد تعليمية مناسبة بالعربية للاستعانة بها على التدريب في مجال تحليل المشاريع الزراعية.

وكان الهدف من الدراسة اعداد وثيقة بالعربية للتدريب على تحليل المشاريع الزراعية استنادا الى مشروع زراعي مختار في العراق. وقد أختيرت لهذا الغرض وثيقة مناسبة لدراسة جدوى «مشروع ٣٠ تموز» للتنمية الزراعية في جنوب العراق. وكانت شركة استشارية أجنبية (شركة سويسرية) قد قامت بدراسة الجدوى هذه. وجرى اختصار دراسة الجدوى، المؤلفة من خمسة مجلدات، للخروج بمادة تعليمية بالعربية توضح المفاهيم الهامة والتعاريف المستخدمة في تحليل المشروع الزراعي وتضم الخطوات الضرورية التي ينطوي عليها إعداد المشروع.

وستبذل خلال فترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ الجهود لاستخدام هذه الدراسة و/أو دراسات حالات افرادية أخرى مناسبة في مجال استخدام برامج الحاسب الآلي في تحليل المشاريع الزراعية (برنامج ديزي) وذلك لأغراض تدريبية.

٢-٢-٣ حلقة التدريب الوطنية لاستخدام الحاسب الآلي في تحليل المشاريع الزراعية

نظمت الاسكوا، بالتعاون مع معهد التخطيط القومي في العراق ومع ادارة شؤون التدريب في ميادين السياسات الاقتصادية والاجتماعية العامة، عقد حلقة وطنية للتدريب على استخدام الحاسب الآلي في تحليل المشاريع الزراعية، في روما في الفترة من ١٧ ولغاية ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥. وكان الغرض من الحلقة التدريبية تعزيز القدرة الوطنية لموظفي المؤسسات العراقية المعنية بتخطيط المشاريع الزراعية وتحليلها والنهوض بمهاراتهم التحليلية من خلال استخدام التقنيات الجديدة مثل استخدام الحاسب الآلي في تحليل المشاريع الزراعية.

ووفرت للمشتركين في الحلقة التدريبية حزمة تكنولوجية لاستخدام الحاسب الآلي في تحليل المشاريع الزراعية (برنامج ديزي)، وهي حزمة كانت قد طورتها ادارة دراسات السياسات الانمائية والتدريب التابعة للفاو، واستعين في الحلقة ايضا بدراسة لحالة افرادية استقيت من المنطقة العربية (اليمن الديمقراطية).

وضمت الحلقة التدريبية المذكورة ١٧ مشاركا من العراق كانوا يمثلون وزارة التخطيط ومعهد التخطيط القومي ووزارة الزراعة، ووزارة الري، ووزارة المالية، ووزارة الحكم المحلي، والمصرف الزراعي التعاوني، ووزارة النقل والمواصلات ومشروع الاسحاقي.

وضم المدربون في الحلقة التدريبية موظفين من معهد التخطيط القومي في العراق وادارة دراسات السياسات الانمائية والتدريب التابعة للفاو، ومكتب تنمية الانتاج الزراعي في فرنسا، والمعهد العربي للتخطيط في الكويت، والاسكوا.

وجرى تقسيم الدورة التدريبية لبرنامج ديزي الى أربعة أجزاء:

(أ) استعراض موجز لموضوع تحليل المشاريع الزراعية بما في ذلك التحليل المالي والاقتصادي ودخل وميزانية المشاريع الزراعية؛

(ب) تم التعريف باستخدام الحاسب الآلي وبرنامج ديزي عن طريق البيان العملي وايضاح المفاهيم الأساسية المستخدمة في برنامج ديزي؛

(ج) قدمت في الدورة التدريبية دراسة لحالة افرادية متعددة المراحل تناولت مشروع وادي حضرموت الزراعي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. ووفرت الدراسة المذكورة للمتدربين بيانا عمليا حول استخدام برنامج ديزي في تقييم المشاريع كما أظهرت كفاءة هذه الطريقة الحسابية؛

(د) بيان عملي لبرنامج ديزي على الحاسب الآلي باستخدام تمارين مبسطة.

ويشير تقييم الحلقة التدريبية الى ما يلي:

(أ) كانت الحلقة التدريبية تجربة قيّمة في اتمام نشاط تنظيم دورة تدريبية كاملة في حقل تخصصي الى حد بعيد وبأدنى تكلفة وبمردود عال بصورة ملموسة من حيث المنافع التي عادت على البلدان الأعضـــاء؛

(ب) كانت الدورة تدريبا تمهيديا على برنامج ديزي. لذا فان من المفيد جدا عقد حلقة تدريبية مكثفة في هذا الخصوص في فترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧. وسوف تدرس امكانية تنظيم حلقة اقليمية أو شبه اقليمية للتدريب على برنامج ديزي.

(ج) ينبغي تخصيص مزيد من الموارد المالية لدعم برامج التدريب لا لأغراض التدريب على تحليل المشاريع فحسب ولكن لأغراض التدريب ايضا في مجالات أخرى من التخطيط الزراعي مثل استخدام الحاسب الآلي في وضع اسقاطات للعرض والطلب وفي التحليل القطاعي؛ وذلك بالنظر الى الحاجة الماسة الى تدريب المخططين في هذه المجالات؛

(د) في ضوء تقييم الحلقة التدريبية الخاصة ببرنامج ديزي فان فترة التدريب اللازمة للحلقة التدريبية المكثفة تنبغي زيادتها لتكون ما بين ثلاثة وأربعة أسابيع.

(هـ) ينبغي اتخاذ دراسة لحالة افرادية يجري اختيارها من أحد بلدان المنطقة كمادة تدريبية لبرنامج ديزي. ويمكن اتمام هذا النشاط بالتعاون مع أجهزة التدريب والتمويل الاقليمية الأخرى ومع الفاو في روما.